

مؤسسات الإعلام في غزة تستجدي دعم الشركات الاقتصادية لإنقاذها من الإغلاق

والتكنولوجيا، حيث يتوجه الجمهور إلى الإعلام الاجتماعي. وخسرت مختلف وسائل الإعلام العائدات المادية حتى من المحتوى الذي يلقى تداولاً على مواقع التواصل الاجتماعي لأن النفع يعود على المنصات الاجتماعية.

وأشار الصحافيون إلى أن هناك عوامل داخلية وخارجية أخرى تسببت بازمة المؤسسات الإعلامية وتمثل بتوقف الدعم والتمويل من قبل المانحين الدوليين الذين ثبت أن غالبيتهم مرتبطون بجهات سياسية في بلدانهم وهي الجهات التي تتحكم بهذا التمويل ونتيجة انغلاق الأفق السياسي توقفت برامج الدعم المختلفة.

ويرى مختصون بالشأن الإعلامي الفلسطيني أن الأزمة المتفاقمة ستسبب غياب الإعلام المهني والمستقل عن الساحة الإعلامية الفلسطينية ما سيشكل ضربة للمجتمع، لأن هذه الوسائل هي صوت الناس والأداة التي يستخدمونها للتعبير عن أنفسهم وقضاياهم المجتمعية وهم مهم اليومية إلى جانب القضايا السياسية في ظل الانقسام حيث تعمل وسائل الإعلام الحكومية والحزبية على الترويج السياسي دون الاهتمام بحاجات المواطن وهمومه.

إن هذا البيان بمثابة صرخة ونداء لإنقاذ هذه المؤسسات المحلية سواء الإذاعات أو الصحف أو المواقع الإلكترونية والفضائيات الفلسطينية المحلية والمؤسسات الإعلامية الأهلية، حيث تراجع عمل الكثير منها مما أصبح يشكل خطراً على عملها ورسالتها الإعلامية.

غالبية المؤسسات الإعلامية الفلسطينية تعتمد على أموال الإعلانات من الشركات والأفراد، لتغطية نفقاتها

وطالبت على وجه الخصوص رئيس الوزراء الفلسطيني محمد اشتية ووزير الإعلام والعمل بضرورة دعم الإعلام الفلسطيني المحلي في غزة والضفة الغربية.

ويؤكد صحافيون فلسطينيون أن وسائل الإعلام المستقلة تعاني أكثر من غيرها كما هو الحال في أغلب دول العالم العربية منها والغربية، ما لم تتخذ إجراءات فورية لتجاري العصر

ووجهت المؤسسات الصحافية الفلسطينية في قطاع غزة، نداءً إلى المؤسسات الرسمية والوطنية وشركات الاتصالات والبنوك والشركات الاقتصادية لدعم الإعلام الفلسطيني وإنقاذ مؤسساته المهددة بالإغلاق بسبب تداعيات الأزمة الاقتصادية.

وقالت المؤسسات الصحافية في بيان مشترك إن وسائل الإعلام المحلية تعاني من ضائقة مالية كبيرة تعصف بها وتهدد استمرار عملها نتيجة الأوضاع الاقتصادية الصعبة وتراجع الإعلانات التي تعتبر مصدراً أساسياً لتشغيل هذه المؤسسات.

وتعتمد الكثير من المؤسسات المحلية في عائداتها المالية على أموال الإعلانات من الشركات والأفراد، لتغطية جانب من نفقاتها، غير أن الفترة الأخيرة شهدت تراجعاً ملموساً في حجم الإعلانات ورعاية البرامج والمواقع الإلكترونية.

وأغلقت العديد من المؤسسات الإعلامية العام الماضي، وبعضها تابع لحركة حماس، مثل قناة القدس الفضائية والمركز الفلسطيني للإعلام.

وتتبع حوالي 14 مؤسسة صحافية لحركة حماس تتكون من صحيفتين (فلسطين والرسالة)، ومجلة (السعادة)، وإذاعتا (الأقصى والأقصى مباشر)، وثلاث قنوات فضائية (الأقصى، القدس، والكتاب) وأخرى مرئية (الأقصى)، وثلاثة مواقع إلكترونية (صفا، فلسطين الآن وموقع الرسالة)، ووكالة أنباء (شهاب)، ومركز إعلامي (المركز الفلسطيني للإعلام).

وطالب البيان المؤسسات الاقتصادية في هذه الظروف الصعبة بالقيام بواجبها المهني والوطني والتوعوي في مواجهة الجائحة والتهديدات الاقتصادية التي تعصف بالمؤسسات.

وأضاف أن شركات الاتصالات الفلسطينية الوطنية والبنوك الفلسطينية المختلفة مطالبة اليوم أكثر من أي وقت مضى بأن تقف وتساند الإعلام الفلسطيني الذي تآثر بشكل كبير من جائحة كورونا ومن الحصار. وأشارت المؤسسات الصحافية إلى

مجلات الأطفال قابلة للحياة بمواكبة روح العصر الرقمي

كلفة مطبوعات الأطفال باهظة ولا تغري المعلن



مجلات الأطفال الحلقة الأضعف في الإصدارات الصحافية

وتعتبر صحافة الأطفال من أضعف الأنواع الصحافية بالنسبة للحصول على الإعلانات، فيقدر ما تبدو مجلات الأطفال مغرية للمعلنين نظراً إلى أنها موجهة للطفل الذي تغريه الأساليب العذائية، بقدر ما توجد عقبات أمام المجلات للحصول على هذا الإعلان.

ولذلك فتفتقد مجلات الأطفال إلى أهم مصدر تمويل يمكن أن يضمن لها التواصل والاستمرارية خصوصاً إذا لم تكن تصدرها جهات رسمية أو حزبية تتكفل بالتمويل.

يضاف إلى ذلك أن كلفة إصدار مجلات الأطفال باهظة وفي غياب الإعلان الذي يغطي التكاليف تعجز المجلة عن الاستمرار.

كما أن تنوع المحتوى وجعله مواكبا لروح العصر مستفيداً من التقنيات الحديثة من أكبر التحديات أمام المحتوى المقدم للطفل إذ تجد مجلات الأطفال في العالم منافسة شرسة من الإنترنت، فطفل اليوم لم تعد تغريه المجلة المكتوبة بقدر ما يغريه تطبيق المجلة على الهاتف الذكي واللوح الرقمي، ما جعل فرص صمود المجلات المطبوعة الموجهة للأطفال تتضاءل تدريجياً.

وأغلقت عشرات المجلات العربية أبوابها ولم تعد موجودة مثل مجلات عرفان والرياض ولم تبق إلا المجلات الممولة من قبل الجهات الرسمية في الدول العربية.

وإحدى المجلات القليلة التي استطاعت البقاء والاستمرار هي مجلة "ماجند" العربية، وذلك عبر تطويرها وتحديثها ودعمها بمنصة رقمية وقناة تلفزيونية.

وتعيد المجلة بإصدار شهري صياغة المضمون بعد صفحات يصل إلى 116 صفحة، مع قسم خاص يعيد عرض القصص والشخصيات الكرتونية القديمة المحببة عند الأطفال، وقسم آخر يسلط الضوء على المواهب التربوية في مجال الكرتون.

وبمنصات رقمية جديدة ومحدثة يستطيع الطفل العربي من خلالها الوصول إلى كل برامجها المفضلة، المجلة، فضلاً عن موقع إلكتروني جديد ومحدث، أصبح مكتبة رقمية للطفل العربي، يتصفح خلالها ويشاهد شخصياته الكرتونية المحببة.

ويرى المتخصصون أن صناعة صحافة الأطفال تحتاج إلى دراسات أكاديمية تستهدف السوق واحتياجاتها والمواقع التي من المفترض أن توجه إليها المجلات، فالنقاوت الكبير في الفئات العمرية التي تستهدفها المطبوعات والتي تصل إلى 18 عاماً يجعل أهدافها غير واضحة المعالم، من دون أن تكون هناك رؤية مستقبلية تشكل وجدان كل طفل على حسب المرحلة العمرية التي ينتمي لها.

تتراجع الإصدارات الموجهة للطفل العربي اليوم سواء، أكانت مطبوعة أو مسموعة أو مرئية أو إلكترونية. وما يتم تقديمه لا يرتكز على رؤية تربوية عميقة واستراتيجية ممنهجة. في حين أن المجلات التي شكلت ثقافة الأطفال في سبعينات القرن الماضي حتى مطلع الألفية الجديدة تواجه صعوبات كبيرة.

القاهرة - احتفى محرك بحث غوغل، الأحد، بالكرسى الميلاء الكاتبة الراحلة نعتيلة راشد، التي ارتبط اسمها بأدب ومجلات الأطفال، بينما تنجّه اليوم مجلات الأطفال التقليدية إلى الإندثار بتأثير التطورات التكنولوجية التي جذبت الأطفال بأساليب متعددة، فيما استطاعت مجلات قليلة الاستمرار بفضل تطوير محتواها ليناسب جيل الألفية ودعمها بمنصة رقمية.

وسلط احتفال غوغل بالكاتبة التي اشتهرت باسم "ماما لبنتي"، الضوء على صحافة الطفل في العالم العربي ورموزها، وتعد راشد من أبرزهم فهي أحد مؤسسي مجلة "سمير" للأطفال في عام 1956، وشغلت منصب رئيس تحريرها من عام 1966 وحتى 2002، وحرصت على تعليم الأطفال قواعد الصحافة والكتابة بشكل عام، فابتكرت باب "مراسل سمير"، الصحافي الناشئ لرعاية أجيال من الأطفال.

وولدت نعتيلة راشد في 19 سبتمبر 1934 واشتهرت باهتمامها بالأطفال والتواصل معهم، وبدأت الكتابة للأطفال والشباب منذ أن كانت طالبة بجامعة القاهرة، وفي 1953، أنجبت لها أول مجموعة قصص قصيرة في الراديو. وحصلت على جائزة الدولة بأدب الأطفال في 1978 وعلى وسام العلوم والفنون من الطبقة الأولى، وتمت ترجمة بعض أعمال "ماما لبنتي" إلى اللغة الإنجليزية وترجمت هي نفسها بعض الأعمال عن الإنجليزية، وتوفيت في 26 مايو 2012.

وكانت مجلة سمير تصل إلى تونس، ويقول متابعون إنها ربما كانت مجلة الطفل العربية الوحيدة التي تصل إلى تونس إلى جانب المجلات الفرنسية، وقد شب جيل كامل من التونسيين على هذه المجلة التي كانت تجد رواجاً كبيراً وهناك عائلات تونسية ما زالت تحتفظ بالأعداد الكاملة من هذه المجلة.

وصدرت في نهاية ستينيات القرن الماضي أشهر مجلتين في العراق "مجلتني" و"المزار" استقطبت نخبة الأديباء والصحافيين في العراق والوطن العربي.

وأصدرت مجلتي سلسلة من الإصدارات التي كانت تعنى بثقافة الطفل، وتوزع في عدد من البلدان العربية، إلا أن نشاط المجلة تراجع بعد فرض العقوبات على العراق عام 1991. وعبر صحافيون عن افتقار العالم العربي اليوم لكتاب ومؤلفين ومختصين لكتابة الأطفال، وهو أحد جوانب الضعف التي تشهدها مجلات الأطفال.



الأزمة المالية شملت قنوات تابعة لحماس

رئيس الهايكا: أحزاب سياسية تسعى إلى التحكم في الإعلام التونسي

المهنة. كما تلزم الاتفاقية المؤسسة الإعلامية باحترام الحق النقابي وتجنب الضغوطات الجانبية للتأثير على حرية الصحافي، وتضبط أصول العمل النقابي داخل المؤسسة.

من جهته، تطرق رئيس المجلس الأعلى للقضاء يوسف بوزاخر إلى ترابط العلاقة بين الصحافة والقضاء، باعتبار أن القضاء يسهر على توفير المحاكمة العادلة والصحافة تراقب عدالة المحاكم. وقال في هذا الصدد "إن للقضاء دوراً فعالاً في حماية الحقوق والحريات، وهو المسؤول عن ضمان حرية الصحافة التي شهدت تدهوراً في الوضع المادي للدول الديمقراطية، وتغليب منطق التعديل على منطق النقاضي"، مؤكداً أن "حرية الصحافة والتعبير هي الوجه الآخر للحق في المعلومة".

أما رئيس الغرفة الوطنية النقابية للصحافيين التونسيين الأسعد خضر، فقد أبرز ضرورة النهوض بقطاع الإعلام خاصة في هذه الفترة الصعبة التي شهدت تدهوراً في الوضع المادي والاجتماعي للصحافيين والمؤسسات الإعلامية نتيجة انهيار الاقتصاد التونسي، معتبراً أن وضع القطاع لا تقل هشاشة عن وضع قطاع السياحة في تونس.

من ناحيته، أكد رئيس الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان جمال مسلم، أن الشراكة التي تجمع بين الرابطة ونقابة الصحافيين تعود إلى زمن الاستبداد والدكتاتورية، وأصبحت اليوم أكثر قوة بفضل الالتزام بمبدأ أساسي هو "إعلام حر وصحافيون أحرار"، لافتاً إلى إمكانية رفع جميع التحديات الراهنة والمزيد من ترسيخ قيم حقوق الإنسان الكونية بفضل تضافر مختلف الجهود.

بين 33 صحافياً ومصوراً صحافياً مرشحاً. وتحدث المشاركون في المؤتمر عن واقع الإعلام التونسي والتحديات التي تواجهه، وقال نقيب الصحافيين ناجي البغوري، إن مختلف محاولات تدمير قطاع الإعلام من قبل لوبيات المال والسياسة قد باءت جميعها بالفشل، مؤكداً أنه لن يتم أبداً الرجوع بتونس إلى السوء، والاستغناء عن أهم مكاسب الثورة وهو حرية التعبير.

واعتبر "أن الدولة قد تخلت بالكامل عن دعم قطاع الإعلام والعاملين فيه، في هذا الظرف الصعب الذي تميز بنشوء حملات التشويه والشيطنة وإفشال علاقة الإعلام بالجمهور"، مؤكداً في المقابل، أن بعث مجلس الصحافة سيكون الألية المثل من أجل ضمان صحافة الجودة وحماية الجمهور ومساعلة العاملين في حقل الإعلام.

كما دعا البغوري رئيس الحكومة هشام المشيشي إلى ضرورة "الأفراج" عن الاتفاقية الإطارية المشتركة للصحافيين التونسيين المبرمة في 9 يناير 2019.

وتتضمن الاتفاقية الإطارية المشتركة 36 فصلاً، تتعلق بالخصوص بتنظيم القطاع وشروط الانتداب والحقوق المادية والمعنوية للصحافيين، إلى جانب أصناف التعاقد مع المؤسسة الإعلامية، وتنظيم العمل والإجراءات التأديبية، وضمانات حرية الضمير وأخلاقيات

تونس - أكد رئيس الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي البصري "الهايكا" النوري اللجمي، أن بعض الأحزاب السياسية تسعى إلى التحكم في وسائل الإعلام وتغيير المسار الديمقراطي الذي انتهجته تونس بعد الثورة، والقضاء على أهم مكاسبها وهي حرية التعبير.

وأشار اللجمي، خلال انطلاق أشغال المؤتمر الخامس لنقابة الصحافيين، إلى مبادرة كتلة ائتلاف الكرامة بالبرلمان والقاضية بتحويل المرسوم 116 وبتاتالي

نفس حرية الإعلام. وحث مختلف الهيئات العمومية والدستورية المستقلة والمنظمات الوطنية، على الوقوف صفا واحداً أمام مثل هذه الممارسات التي من شأنها أن تعود بتونس وبقطاع الإعلام إلى زمن الاستبداد والدكتاتورية.

وشهدت أعمال المؤتمر الخامس للنقابة الوطنية للصحافيين التونسيين تحت شعار "حقوق الصحافيين أساس حرية الصحافة" على مدى يومين كاملين انتخاب مكتب رئاسة المؤتمر وانتخاب كل من لجنة صياغة اللائحة العامة ولجنة اللائحة المهنية ولجنة الإشراف على الانتخابات والفرز إلى جانب انتخاب لجنة الطعون والتبث.

كما تمت المصادقة على النظام الداخلي وانتخب أعضاء نقابة الصحافيين ممثلهم (9 أعضاء) في المكتب التنفيذي الجديد وذلك للفترة النيابية القادمة (2020/2023) من

